أ.د. وهيبة فارع

قراءة في نتائج الانتخابات

المؤتمر نجح في تثبيت الديمقراطية وقدرته على قيادة البلاد

■ بعد هذا العرس الديمقراطي الحقيقي يحق لنا أن نقرأ في نتائج الانتخابات اليمنية الأخيرة التي تميزت بتفاعل شعبي قل نظيره ومثلت فرصة ثمينة لبعض الأحزاب لمراجعة حساباتها على ضوء المعركة الانتخابية التي خاضتها والتي كانت لها أهميتها في تطوير العملية الديمقراطية وفي تحديد الحجم الحقيقي لكل حزب ومدى حضوره السياسي على الساحة اليمنية، فقد استطاع المشترك بتحالفه تحقيق بعض الظهور الإعلامي ومخاطبة بعض قواعده التي ذابت بعد الانفتاح الديمقراطي في أحزاب أخرى أو انسحبت إلى المؤتمر الشعبي العام الذي مثل البديل المناسب أمامها للمشاركة الديمقراطية.

المواقف التي تبنّاها «المشترك» كان متوقعاً أن تؤدي به الى الفشل

كما مكنت هذه الانتخابات المؤتمر من اكتشاف الطرح الآخر واكتشاف تطلعات جماهيره التي ساندته ببسالة من خلال المهرجانات وصفحات الصحف والندوات السياسية والثقافية، وفتحت المعركة الانتخابية التي استمرت أكثر من شهرين باباً للنقد والمواجهة من خلال الهجوم الذي شنته كل جهة على الأخرى كادت ان تصل في بعض الأحيان حد القذف، كما أفسحت المجال من جانب آخر أمام تبني جملة إصلاحات مستقبلية أهمها التوجه للقضاء على الفساد الذي اتفقت جميع الأطراف على انه آفة للسلطة والمعارضة على حد سواء وان الفائز في الانتخابات عازم على استئصاله ومن لم يفز فانه عازم على تحرير نفسه منه.

وإجمالا فان موقف المؤتمر بعد الفوز قد عزز القناعة التامة بان وجود معارضة له وطنية ومخلصة لا يفسد للود الوطني قضية حتى وان اختلف معها خصوصاً وان رئيس المؤتمر الآن هو رئيس لكل اليمنيين مهما تعددت رؤاهم ومشاربهم ،وبهذا يرسي المؤتمر تقليداً ديمقراطياً جميلاً يلطف الأجواء أمام فشل المشترك الذي كانت له أسبابه، وبذلك يؤكد الرئيس علي عبدا لله صالح انه قد استحق الفوز بجدارة واستحق احترام العدو قبل الصديق على مواقفه الوطنية التي اتسمت بالمسؤولية والمصداقية كمظلة لكل الوطن.

مواقف الفشل

وبقراءة متأنية لأسباب فشل المشترك بمؤشراته المبكرة التي عكستها نتائج الانتخابات للمجالس المحلية والرئاسية الأخيرة يتبين أن المواقف الذي تبناها المشترك كان متوقعاً أن تؤدي به إلى هذا النهاية منها موقفه من الوحدة الوطنية وموقفه من مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً وموقفه من الأمن والعدل الاجتماعي وموقفه من المؤسسة الوطنية المتمثلة في النظام الرئاسي وأخيراً تحالفه المتناقض عقائديا بين أركانه ومراهنته على قواعده السابقة التي كانت قد انصهرت في أحزاب أخرى أو مارست العمل السياسي كمستقلة ولم تعد تخضع لهيمنته في ظل التعددية السياسية

فقد أرادت أحزاب المشترك من خلال هذا التحالف إعادة تشكيل الخارطة السياسية في اليمن والعودة إلى السلطة أياً كانت الوسائل كي تثبت أنها لاتزال موجودة لكنها لم تنجح، فالحزب الاشتراكي الذي لم يحافظ على مصداقيته كشريك في الوحدة لم يحقق مكاسب تذكر من تحالفاته السابقة بسبب نكوصه عن الوحدة وتنكره لها ورفعه السلاح في وجهها وجر البلاد إلى حرب طاحنة، ولم تصمد قياداته بعد سقوطه مما أدى إلى أفراغ معظمها وانخراطها في هياكل الدولة المختلفة بعد شمولها بقرار العفو الذي أعلنه رئيس الدولة رئيس المؤتمر اثر أحداث عام ١٩٩٤م ،بينما ظل بعض قياداته يمارس المعارضة في الخارج دون دعم شعبي أو مسوغ قانوني لاستنهاض قواعده الذي لم يعد مجديا بعد ضياع فرصة التصحيح الذاتي لإحداث مشاركة سياسية واعية ومراجعة أخطائه بشفافية التي فصلته عن المجتمع وأهدافه

وقد شكل الإصلاح أحد أركان السلطة بعد أول انتخابات لكنه استثمر سقوط الاشتراكي بعد حرب ٩٤ ليشكل خطاً معادياً لكل القوى التقدمية الأخرى في الساحة، وليحقق مكاسب سياسية وشخصية مستغلاً مبدأ الاعتدال والوسطية داخل المؤتمر الذي تحالف معه وليجعل المؤتمر عرضة لابتزازه السياسي الذي أراد من ورائه أن يحظى بنصيب الأسد من المكاسب تحت عباءة هذا التحالف على حساب الثوابت الوطنية والحرص على تنمية مكاسبه وتكديسها لإحراج المؤتمر الذي رفضها وضاق ذرعا بها لتتولى الجماهير إسقاط معظم رموز الإصلاح في الانتخابات البرلمانية وحرمانه من الأكثرية البرلمانية حتى لا تتكرر تجاوزاته مرة أخرى..

آلة إعلامية رافضة

وكان المؤتمر قد شكل أول انفراد له بالسلطة بعد الانتخابات البرلمانية التي منحته الثقة بالأغلبية والتي أثمرت عن التوجه لبناء الدولة الحديثة ومعالجة الاختلالات التي شكلها الوضع السابق بالائتلاف أو التحالف والتوجه لتحديث البنية التشريعية والقانونية وانتهاج مزيد من الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الداخلي وترسيم حدود اليمن، لكن المعارضة التي فقدت مصالحها جمعها الهدف الواحد مرة أخرى للعودة إلى الساحة لتهيئة الأجواء لانتزاع دور المؤتمر القيادي، فتحولت إلى آلة إعلامية رافضة للإصلاحات التي تمارسها الحكومة غير مساهمة أو راغبة فيها بصدق مكتفية بتصيد الأخطاء التي كانت سببا فيها عند مشاركتها في السلطة ووصل بها الأمر إلى حد التحريض للانقلاب على الديمقراطية وإيجاد ثغرات للانطلاق من خلالها كدعم التمرد على الدولة إعلامياً أينما وجد كما حدث في مران متجاوزة بذلك الثوابت الديمقراطية ومؤدية إلى صدام مسلح راح ضحيته عدداً كبيراً من الأبرياء، كذلك كان موقف بعض أحزاب المشترك السلبي من الحرب على الإرهاب فهي لم تقف موقف المحايد على الأقل من أحداث كول ومحاولة إغراق الباخرة الفرنسية ومن تزايد ظاهرة الاختطافات التي أسهمت في هروب الاستثمارات وضرب الاقتصاد الوطني نكاية بالمؤتمر.

فقد بنى المشترك حساباته على فهم خاطئ لحقيقة الناخب اليمني وتعارضت اطروحاته مع أهداف الشارع السياسي في السيادة والحرية ولم يدرك أن الجمهور اليمني كان قد أصبح أكثر نضجاً ورغبة في التغيير وأكثر تحرراً من قيود الإكراه التي مورست عليه سابقا من الأحزاب الشمولية، كما بنى المشترك حساباته على فهم خاطئ لطبيعة الحياة الديمقراطية والتحولات التي حدثت في المجتمع اليمني بعد الوحدة وأغفل ظهور أجيال جديدة متطلعة إلى المستقبل لم تعتد على لغة خشبية جافة وأهداف مطاطة، وتجاهل التطورات الاجتماعية الملموسة التي حدثت في المرحلة السابقة التي لم يجاره أحد في المزايدة عليها.

انقلاب على الديمقراطية

وفي سبيل ذلك استعد المشترك للانقلاب على الديمقراطية مجددا عن طريق جمع تحالف للقوى خارج السلطة مستغلا الأجواء السياسية الديمقراطية لتحقيق أهدافه المعلن منها وغير المعلن محدثا شرخاً اجتماعياً وسياسياً حمله برنامج غير مقنع وغير ناضج بسبب تعدد رؤاه وعلاقاته المتناقضة الأمر الذي أدى إلى فشله واسهم في خروجه صفر اليدين من الانتخابات التي حشد لها كل ما استطاع إليه من قوة وجمع لها كل القوى ذات المصلحة من هذا الانقلاب

فأحزاب المشترك تجاهلت ذاكرة المواطن التي سجلت العديد من تناقضاته السابقة بين القول والفعل تجاه بعضها البعض وتجاه مجمل القضايا الوطنية، ورصدت بحذر اطروحاته الجديدة التي لم تمثل لها الوحدة الوطنية أو الهم العام في الاستقرار والتنمية شأنا يذكر، فقد أهمل المشترك قضية مشاركة المرأة وحمّلها مسئولية التخلف وعبّرها بجهلها ولم يشمل برنامجه أية إشارة لدعمها سياسياً أو اجتماعياً ولم يكن له عذر يتناسب مع حجم تجاهله ٥٠٪ من أصوات الناخبين وقد تجلى ذلك واضحاً في تحريم أحد أقطاب المشترك ترشيح المرأة وأدى بالتالي إلى عدم ظهور أي حليف آخر لها بين المشتركات يتبناها مما أجبرها على النزول كمستقلة وبدعم من المؤتمر لتمثل الحليف الوطني الحقيقي له ناخبة ومنتخبة.

وحمل برنامج المشترك على الوحدة الوطنية معتبرا إياها سبباً في المعاناة الاقتصادية وأنكر ما حققته له الوحدة من تقدم ولو محدود لكل أبناء اليمن في مختلف المحافظات، وأهمل حق الجميع في التمتع بخيرات الوطن رافضاً اعتبار ثروته النفطية ثروة سيادية. وكاد خطاب المشترك أن يدعو إلى الانفصال صراحة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من وجهة نظره مما يعني إعادة البلاد إلى نقطة الصفر وكأنه يخاطب عقليات لا تؤمن سوى بالمناطقية، وقد بدا أكثر قبولاً واستعداداً لرهن الوطن ومنجزاته ومقايضة حرية الوطن بالسلطة في إشارات واضحة لتسويق نفسه للخارج وبأنه البديل الأكثر انفتاحا لكن ذلك قوبل بصد جماهيري عارم.

وقد تجاوز المشترك المصالح الوطنية العليا ليتفاوض مع الآخر ولكن على الثروة والنفوذ فقط مما يعني تحويل الوطن إلى استثمار سياسي دون اعتبار لمسائل الأمن الاجتماعي والعدل الاجتماعي والموروث الاجتماعي فكفر بالقبيلة واعتبرها نكرة ما لم يكن ولاءها له وحرضها على العصيان والتمرد لتصبح دويلات داخل الدولة، واستبعد مفهوم العدل في ظل أي نظام أو برنامج انتخابي آخر فمفهومه للعدل الاجتماعي انطلق من فكرة الهيمنة على البترول والغاز ومفاصل الاقتصاد التي كان يبني عليها حساباته ومن خلال الترويج بأن التقوى للمشترك هي الأساس للرحمة والتكافل الاجتماعي وما عداه فهو خارج عن فتواه الداعية لإنكار أحقية الدولة بالضرائب والواجبات لتقوم بواجبها لمواجهة الالتزامات الاجتماعية

وانقلاب على النظام الجمهوري

أما موقفه من المؤسسة الوطنية وهياكلها فقد عبر المشترك عن رغبة دفينة لديه في الانقلاب على النظام الجمهوري صراحة واستبداله بنظام آخر يعيد هيكلته بحيث يصبح مزيجاً من المناطقية والملكية والطائفية تحت مسمى النظام البرلماني عوضاً عن النظام الرئاسي، وفي ظل هذا النظام يستبعد كل القوى المسالمة والمستفيدة الحقيقية من الوحدة والديمقراطية كالنساء والفئات المهمشة وسكان المناطق النائية ذات المستويات الاقتصادية المتدنية ليكوّن منها فصائل متناحرة يجمعها العداء للسلطة وعدائها لبعضها البعض متناسياً ما دفعه الإنسان اليمني من تضحيات في سبيل الجمهورية والاستقلال والوحدة التي مثلت منتهى أحلامه لتكوين اليمن الحديث.

ولعل الأكثر إثارة كان تناقض المشترك في تحالفاته ذات الأبعاد السياسية المتعددة التي لم توضح نوع ومدى التحالف بداياته ونهاياته، ولم تبين ما إذا كان هذا التحالف سيتوقف عند نقطة الانقلاب على الديمقراطية أم سيستمر لاحقاً مما أثار الفزع حول المستقبل المجهول للبلاد لما بعد الانتخابات في حال انقض المشترك على الحكم، ومع غياب هذا الوضوح وإعلان بعض قيادات التحالف التي وفرت الدعم المادي الداخلي والخارجي للمشترك بأنها ستضع اليد على السلطة بعد نجاح المشترك في الانتخابات لتجره نحو الفراغ، تأكدت قناعات الناخبين بأن الغرض الحقيقي للمشترك هو التغيير في مفاصل الدولة وإعادة تكوينها كشركة يمتلكها بعض قادة المشترك وان البلاد فعلا متجهة نحو مجهول ليس له بداية ولا نهاية.

كل هذه المواقف فاجأت المشترك بنهاية غير متوقعة فالناخب كان أكثر فطنة خصوصا وأنه قد حدد اتجاهه قبل بدء الانتخابات واختار طريقه على مبدأ ديمقراطي وثوابت وطنية تؤمن بالوحدة والديمقراطية والتقدم والسلام الاجتماعي التي لم يتبناها المشترك صراحة ولم يستطع إثبات مصداقيتها على الأقل في خطابه السياسي غير الموفق الذي تأسس على الانانية وحدها.

التزام وطني

من ناحية أخرى فقد نزل المؤتمر في مختلف الانتخابات مستنداً إلى قواعد جماهيرية أحاط بها نفسه مع الالتزام الواضح بالمواقف الوطنية والقومية والانحياز غير المحدود لقضايا المواطن البسيط اليومية بشكل عام والانحياز لقضايا التنمية الشاملة وإشراك المرأة فيها والانحياز لهموم الوطن السياسية والاجتماعية في تجربة فرضت معطيات الواقع نفسها عليها بضرورة استمرار استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي وبناء المؤسسات الذي تبناه والتي تحتاج إلى فرصة زمنية كافية لاستكمال مساره التنموي الذي غُيّب في الماضي بسبب عدم الاستقرار.

وإذا كانت الانتخابات قد أفرزت نجاح المؤتمر في تثبيت الديمقراطية وقدرته على قيادة البلاد والحفاظ على مكاسبها السياسية، فأن تحالف المشترك قد حقق بعض المكاسب المتمثلة في إعادة حضوره السياسي ولو على المستوى الإعلامي، وبما قد يمكنه من تجديد قناعاته وولائه للوطن لو اراد وتغيير برامجه ومواقفه كي يكون شريكاً في العملية السياسية مستقبلا ومعارضاً شريفاً في إطار التبادل السلمي للسلطة منطلقا من المصلحة العامة للوطن، ولكن لابد أن ذلك يتطلب منه إعادة هيكلة حزبية وتصحيح مواقفه من الشأن الوطني العام والخروج من التحالفات المتناقضة داخليا والمتناقضة مع الأهداف الوطنية العليا، وتجديد قبوله بالمنافسة بالتأكيد على حق الآخر في المشاركة الوطنية الذي يتطلب منه تغيير خطابه وممارساته تجاه كل القوى والأحزاب، وأن يكون مستعداً للحوار مع كل القوى الوطنية الأخرى التي منحته الفرصة للحوار أكثر من مرة وآمنت بأن الوطن للجميع وأحسنت الولاء للوطن أولا فلم تختزل مكاسب الوطن لمصلحة خاصة ولم تنفرد بالقرار الوطني فجعلته شريكاً فيها، فهل يراجع المشترك حساباته ؟.

■ المعارضة أرادت تهيئة الأجواء لانتزاع الدور القيادي للمؤتمر فتحوّلت إلى آلة إعلامية رافضة للإصلاحات

■ تجاهلت أحزاب المشترك ذاكرة المواطن التي سجلت العديد من تناقضاته السابقة تجاه مجمل القضايا الوطنية

المدرسة الديمقراطية تجربة جديدة في اليمن

نهال قلسم

■ في إطار الفعاليات الثقافية المستمرة التي يقوم بها المركز الاعلامى اليمنى بالقاهرة عقدت ندوة حول المدرسة الديمقراطية.

وهذا المركز منظمة غير حكومية تم تاسيسها عام ٢٠٠٢م وتعمل على نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة والطفل بصفة خاصة.. وقد أشار خالد عمر مدير المركز الثقافي اليمني بالقاهرة إلى الدور النشط والفعال الذي تقوم به المنظمة التي لا تهدف إلى الربح، ومجال عملها هو توعية وتثقيف الجيل الجديد بالقوانين النافذة ذات الصلة بحقوق الإنسان والتربية الديمقراطية، وأيضاً الاتفاقيات العربية والدولية التي وقعت عليها اليمن في هذا المجال، وذلك من خلال العديد من البرامج والمشاريع والندوات والمؤتمرات، والمعارض، وورش العمل، وكذلك إصدار الكتيبات، وملصقات مختصة بالأطفال، كما تعمل المدرسة حالياً على إدخال منهج حقوق الإنسان ضمن المناهج المدرسية المقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم، وكذلك العمل على خلق تجمعات للأطفال يمارسون فيها حقوقهم في المدارس والأحياء، والعمل على تغيير نظرة المجتمع إلى الأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرًا إلى نجاح المدرسة في إنجاز العديد من المهام كان أبرزها برنامج برلمان الأطفال، ومجلس شورى الشباب، ومراقبة الانتخابات النيابية.

برلمان الأطفال

وقد قام جمال الشامي مؤسس ورئيس المدرسة الديمقراطية في اليمن بالإشارة إلى التجربة المتميزة لبرلمان الأطفال في اليمن وأهميته في ترسيخ قيم الديمقراطية والمساواة والمشاركة في صنع القرار عن طريق الحوار والتعبير عن الرأي، في إطار منظم لدى الأطفال والنشء من سن ١٢ إلى ١٨ عاماً وإكسابهم مهارة الحوار والتحاور وتقبل الرأى الآخر، وتعريف الأطفال بحقوقهم والدفاع عنها، ودورهم تجاه قضاياهم العربية والوطنية، وكذا حشد طاقات الأطفال في استخدام وسائل الإعلام للتعبير عن آرائهم من أجل إعداد جيل عربي واع بقضايا أمته، مستشهدًا بتجربة برلمان الأطفال في اليمن حيث ان أمانتها العامة غير حكومية، وتتم فيها الانتخابات بشكل حقيقي يشارك فيه الأطفال من جميع البلاد، مما يجعلهم يعيشون الجو الواقعي للانتخابات، كما أنهم يقومون باستجواب الجهات الحكومية المعنية بقضايا الطفولة وهو ما تفتقر إليه سائر البرلمانات العربية!

أما عن تجربة مجلس شورى الشباب في اليمن، فقد أوضح الشامي أن تعداد الشباب في اليمن يبلغ نحو ٥٠٪ من السكان، ولذا كان من الأهمية إشراكهم في الحياة المدنية والممارسات الديمقراطية من خلال هذا المجلس الذي يتم ترشيحهم فيه من قبل الجهات المعنية "الأحزاب – منظمات المجتمع المدنى – الجامعات – النقابات – الاتحادات" وبحسب شروط محددة يتم فيها اختيار شباب وفتيات الجمهورية اليمنية من سن ٢٠ إلى ٢٥ عاماً، وتكون من مهام هذا المجلس مساعدة الحكومة، وكذلك الاستعانة بالمجتمع المدني في وضع حلول ودراسات لمشاكل كل الشباب، من أجل إزالة أي حواجز تمنعهم من المشاركة السياسية الديمقراطية الكاملة، والاشتراك الواعي في رسم السياسات والاستراتيجيات.

أحزان النساء

كما أشارت بلقيس اللهبي مديرة المشاريع والبرامج في المدرسة الديمقراطية، إلى اهتمام المدرسة بقضايا المرأة اليمنية، وإنه نظرًا لارتفاع نسبة الأمية في الريف خاصة حيث تبلغ نحو ٨٠٪ بين النساء و٦٠٪ بين الرجال فقد رأت المدرسة أن الصوت والصورة يبلغان الرسالة أكثر من أية وسيلة أخرى، ولذا فقد قامت المدرسة بالإسهام في إنتاج فيلم "أمينة" للمخرجة خديجة السلمي، والتي تم اختيار قصتها باعتبارها تتماثل مع شريحة كبيرة من النساء العربيات، وهو الفيلم الذي رفضت وزارة الثقافة اليمنية عرضه على ٤٠٠ شاب وفتاة في ثلاث محافظات بحجة انه يسيئ إلى البلاد! والفيلم يتعرض لقضايا المرأة والزواج المبكر، وتعليم الفتاة، وحقوق السجينات وخاصة حق تقديم المساعدة القانونية لهن في مواجهة ما يتعرضن له من مشكلات اجتماعية.

وتم عرض الفيلم على الحاضرين في ختام الندوة، ويتناول فيه قصة امرأتين الأولى سجينة تدعى "أمينة" والتي حكم عليها بالإعدام بتهمة قتل زوجها الذي أجبرت على الزواج منه في سن مبكرة، نتيجة حياتها في الريف حيث لا يعد تعليم البنات من الأولويات، ولذا فإن عليهن بالتالي العمل في المنزل أو الحقل أو في رعي الأغنام، وقد أمضت أمينة نحو تسعة أعوام في السجن، حيث لم تجد من يدافع عنها ويتبنى قضيتها، ويبحث عن ظروف وملابسات هذه الجريمة، أو على الأقل كيف عاشت أمينة قبل أن تقتل زوجها منذ تسعة أعوام، ومدى الذل والمهانة وخيبة الأمل التي شعرت بها بعد زواجها ممن لم تختره والذي ما لبث أن أدى إلى كراهيتها لكل ما يحيط بها، إلى درجة رغبتها في قتل نفسها أو الآخرين.

النموذج الثاني كان وزيرة حقوق الإنسان سابقًا "أمة العليم السوسوة" والتي كان لها حظ استكمال تعليمها حتى وصلت إلى أعلى المناصب في الدولة.

والفيلم يؤكد أهمية تعليم الفتاة بغض النظر عن نظرة المجتمع للمرأة التي تدفع الثمن باهظًا من سمعتها نتيجة تأخر زواجها، بسبب الدراسة وطموحها الشخصي.